العنوان:	المنهجية الظاهرية في تناول قضايا اللغة بين ابن حزم وابن مضاء
المصدر:	مجلة العلوم الإنسانية
الناشر:	جامعة حائل
المؤلف الرئيسي:	الشمري، بندر بن حمدان
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الشهر:	يونيو
الصفحات:	177 - 194
رقم MD:	992949
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	مناهج اللغة العربية، المنهج الظاهري، ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، ت. 456 هـ.، ابن مضاء، أحمد بن عبدالرحمن، ت. 595 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/992949

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

الشمري، بندر بن حمدان. (2018). المنهجية الظاهرية في تناول قضايا اللغة بين ابن حزم وابن مضاء.مجلة العلوم الإنسانية، ع1، 177 - 194. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/992949

إسلوب MLA

الشمري، بندر بن حمدان. "المنهجية الظاهرية في تناول قضايا اللغة بين ابن حزم وابن مضاء."مجلة العلوم الإنسانيةع1 (2018): 177 - 194. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/992949

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

المنهجية الظاهرية في تناول قضايا اللغة بين ابن حزم وابن مضاء

د. بندر حمدان الشمري

ملخص البحث

يدرس البحث ظاهرة من ظواهر تأثير المناهج في دراسة العلوم العربية والإسلامية المختلفة، ويتخذ من المنهجية الظاهرية أنموذجًا لهذه الدراسة فيستعرض موقعه من الدراسات السابقة في هذه النقطة بالذات بأن يعرض مكمن الخلل -كما يراه الباحث- في هذه الدراسات بما يجلي الإضافة التي يسعى البحث إليها ، التي تكمن في استجلاء ظاهرية التناول لقضايا اللغة كما يعرضها منظِّر الظاهرية ابن حزم -رحمه الله- مستعرضًا بعض نماذجها عنده ، وناقضًا ما نُسِبَ إلى المنهج الظاهري وليس من الظاهرية في شيء مما صنعه ابن مضاء المنسوب إلى الظاهرية وليس من أصحابها مستصحبًا الأدلة والبراهين التي تدل على ما يذهب إليه.

Abstract

The study examines one of the phenomenons of the effects of the curriculum in the study of the various Arab and Islamic sciences, and takes from the virtual methodology as a model for this study to review its position from the previous studies in this particular point to show the reservoir of imbalance - as the researcher sees - in these studies, Which lies in the clarification of the apparent handling of the issues of language as presented by the view of the virtual Ibn Hazm – God bless his soul - reviewing some of its models, and contradicting what is attributed to the virtual approach and not from the apparent in something made by Ibn Medya' attributed to the virtual brionging the evidence which indicates what he believes in and goes to him.

الحمد لله، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تعد المناهج من أبرز ما يشكل الإطار العام للدراسات في شتى العلوم والمعارف ، ولأنَّ المنهج شيء يمكن نقله من علم إلى علم تطبيقًا - بغض النظر عن موقفنا من هذه الممارسة- فإنَّ العلوم تتأثر بمناهج بعضها. والعلوم العربية والشرعية من أقرب العلوم إلى بعضها وأشدها التصاقًا فيما بينها ، فكان من الطبعي أن تتأثر ببعضها في طريقة المعالجة ومنهج التناول.

والمذهب الظاهري من أشهر المذاهب الفقهية التي تتعامل مع نصوص الشرع بمنهج خاص بها حتى أنَّ بعض الظاهرية يعده منهجًا وليس مذهبًا:» الظاهر منهج وليس مذهبا كبقية المذاهب...إن هذه الأصالة وهذا التميز ينبع من كون هذا المنهج حاكمًا على جميع العلوم... فلا يختص بالعلوم الشرعية فقط بل بكل علم سواء أكان شرعيا أو غير شرعي. هذا المنهج هو الذي تستطيع أن تسير عليه في العقيدة والتوحيد ، وتسير عليه في الفقه وأصوله ، وتسير عليه في الحديث ومصطلحه ، وتسير عليه في التفسير رواية ودراية»[1].

والذي يشغلنا هنا ونسعى لتجليته وبيانه بشكل واضح -قدر المستطاع- هو ظاهرية التناول للقضايا اللغوية ، فنحن نتلمس المنهجية الظاهرية التي تعامل بها مؤيدوها مع الدرس اللغوي. هذا هو هدف البحث ومسعاه ، وهو الهدف الذي حدده الظاهرية أنفسهم مما ينبغي أن يكون عليه البحث للظاهرية ، قال أبوعبدالرحمن بن عقيل الظاهري بعد أن نقد عددًا من الدراسات التي تعرضت لدراسة ابن حزم ، قال:»إنَّ أهم ما يهم في الدراسات الحزمية بلورة ما يتعلق بظاهرية ابن حزم تاريخًا وتصورًا ، لا سيما أنني لاحظت أن جميع الدارسين لابن حزم - لا أستثني منهم أحدًا- لم يحسنوا تصور المذهب الظاهري وغمضت عليهم أشياء في التاريخ له»[2].

وصدق أبوعبدالرحمن في كلامه ، فحين تستعرض الدراسات التي كُتِبَتْ حول ابن حزم والظاهرية في مجال اللغة تجدها بين دراستين ، فإمَّا دراسة حادت عن هذا الهدف المهم -بلورة ظاهرية ابن حزم تصورًا- فأخذت مسارًا آخر تدرس من خلاله الظاهرية كما تدرس غيرها دون فرز لم يتميز به المذهب الظاهري وابن حزم من مسلك خاص ومنهج منفرد لا يشركه معه غيره، وإمَّا دراسة بنيت على غلطات وأخطاء تاريخية.

فجاء قسم من الدراسات التي تناولت الظاهرية خاصة عند ابن حزم دون العناية ببيان ظاهرية الطرح والمنهجية فيها ، ومن هذه الدراسات الدراسة التي قام بها الباحث/ رمضان فوزي بديني بعنوان:(أثر التوجيهات النحوية والصرفية في اختيارات ابن حزم الفقهية) وهي أطروحة لدراسة الدكتوراه في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة (عام2012م) ، ويتضح ذلك جليًا في الأهداف التي حددها الباحث والمهمة التي وضعها نصب عينيه في بحثه ، فقد قام من خلالها بـ:»دراسة القضايا الفقهية التي كان للدلالة النحوية تأثير في اختيار ابن حزم الفقهي»[3] ؛ ولهذا السبب يعمد بعد كل مسألة إلى الترجيح الفقهي لا

(1) جزء من مقال لأبي محمد المصري الظاهري ، منشور في موقع الظاهرية على الشبكة العنكبوتية على الرابط التالي: http://www.aldahereyah.net/forums (موقع أهل الظاهر).

(2) ابن عقيل الظاهري ، أبوعبدالرحمن ، ابن حزم خلال ألف عام ، السفر الرابع ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط 1، 1402هـ ، ص:12.

(3) أثر التوجيهات النحوية والصرفية في اختيارات ابن حزم الفقهية ، رسالة دكتوراه ، للباحث/ رمضان فوزي بديني ، كلية دار العلوم بالقاهرة (عام2012م) (غير منشورة) ، ص:2.

إلى الترجيح اللغوي مما يجعلك تظن أنَّ البحث فقهي لا لغوي ، واقتفى أثر من اهتموا بدراسة بناء الترجيح الفقهي على قواعد العربية من مثل (الصعقة الغضبية) للصرصري ، و(الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية) للإسنوي ، وغيرها[1].

والأمر ذاته -عدم العناية ببيان ظاهرية الطرح والمنهجية الظاهرية في بحث قضايا اللغة- يمكن أن يقال عن مجموعة من الدراسات سلكت المسلك ذاته أو قريبًا منه ، من مثل (النظرة اللسانية عند ابن حزم) للدكتور نعمان بوقرة[2] ، و(الدرس اللغوي والنحوي في كتاب الإحكام لابن حزم) لعلاء وناس[3] ، و(ابن حزم لغويًا) ليعقوب يوسف الفلاحي[4] ، و قبل ذلك كله ما كتبه العلامة سعيد الأفغاني عن ابن حزم في كتابه:(نظرات في اللغة عند ابن حزم) وهو كتاب على صغير حجمه اعتمد صاحبه في غالب ما ذكره على كتاب واحد لابن حزم هو (التقريب لحد المنطق) ، وذكر فيه أشياء عمومية ؛ ولهذا نقده الشيخ أبوعبدالرحمن بن عقيل ، قال:»ولقد رأيت سعيدًا الأفغاني يعرض أمورًا سطحية من اللغة عند ابن حزم ولو تعمَّق في كتب ابن حزم لوجد أنَّ تحرير لغة العرب هو شغله الشاغل بل هو أهم أصوله»[5].

وجاء قسم آخر من هذه الدراسات على خلفية تاريخية غير دقيقة ، منها ما ذكره عبدالقادر البيتي في كتابه (خصائص مذهب الأندلس النحوي) حيث عقد مبحثًا عن أثر الفقه في الدراسات النحوية ، فلمَّا جاء إلى أثر الفقه الظاهري حصر تأثيره في أمرين ، هما: ما كتبه ابن مضاء الأندلسي في كتابه (الرد على النحاة) ، وفي نحو أبي حيان الأندلسي وموقفه من العلل[6].

وكذا فعل فادي صقر عصيدة في رسالته للماجستير (جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي)، فقد عدَّ ما فعله ابن مضاء بسبب ما تأثر به عن طريق شيخه في الظاهرية ابن حزم ، بل بالغ في ذلك فعدَّ ابن مضاء من فقهاء الظاهرية[7].

وكذلك فعل قبله فضل العباد في بحثه المعنون بـ: (الفكر الظاهري وأثره في النحو العربي) الذي كنَّا نتأمل منه دراسة أدقّ في تطبيق المنهج الظاهري على الدرس اللغوي ، لكنه اكتفى بما شاع بين الدارسين من نسبة ابن مضاء إلى المذهب الظاهري وأنَّه بنى ما كتبه على تأثره بالظاهرية[8].

والأشد من ذلك أنَّك حين تراجع مصادر الترجمة في الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) تجدها تكاد تجمع على أنَّ ابن مضاء ظاهري المذهب منتمٍ للظاهرية ، بل من أعلامها.

وأشهر مواقع الترجمة الموقع المسمى (ويكيبيديا) وجاء فيه في ترجمة ابن مضاء ما نصه:»انتهى المطاف به أن أصبح حجة في الفقه الظاهري، وهو مذهب دولة الموحدين الذين حكموا المغرب والأندلس (541 -

(1) المرجع السابق ، ص:3.

(2) بحث مجمل لتكوين فكرة إجمالية حول الآراء البارزة لابن حزم في علوم اللغة والمنطق وجعلها في نسق واحد يسهل تفسيرها.

(3) رسالة ماجستير بجامعة بابل نوقشت عام 1999م استعرض فيها بشكل سريع أبرز آراء ابن حزم وجهوده من خلال كتابه (الإحكام) دون العناية بتطبيق المنهج الظاهري في هذه الجهود.

(4) رسالة دكتوراه في كلية دار العلوم بالقاهرة (غير منشورة) نوقشت عام 1980م تناول فيها الباحث الجوانب العامة في شخصية ابن حزم اللغوية كالفصحى والعامة ، والجانب التعليمي ، واللغات الأجنبية ونحو ذلك.

(5) ابن حزم خلال ألف عام ، مرجع سابق، ص:92.

(6) الهيتي ، عبدالقادر رحيم ، خصائص مذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع الهجري ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط2، 1993م ، ص:30.

(7) عصيدة ، فادي صقر أحمد ، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي ، رسالة ماجستير في كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح ، نابلس فلسطين ، عام 2006م (غير منشورة) ، ص:114، وما بعدها.

(8) العباد ، فضل ، الفكر الظاهري وأثره في النحو العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر عام2002م.

668هـ) فولوه أولاً قضاء فاس وبجاية، ثم ما لبث الأمير يوسف بن عبد المؤمن 580هـ أن جعله قاضي الجماعة في الدولة كلها، ويوسف هذا عُرف بتعصبه للمذهب الظاهري، وظل ابن مضاء في هذا المنصب إلى أن توفي في عهد الأمير يعقوب بن يوسف 595هـ» ، ويضيف أيضًا:»وَجَدَ الأبحاث النحوية كأبحاث الفقه تتضخم بتقديرات وتأويلات وتعليلات وآراء لا حصر لها، فمضى يهاجمها في ثلاثة كتب، هي: المشرق في النحو، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان، والرد على النحاة وهذا الأخير هو الذي انتهى إلينا من آثاره، وقد أقيم الكتاب على أسس هي في الحقيقة انعكاسٌ لمذهب ابن مضاء في الفقه»[1].

والكلام بنصه تمامًا يجده من يبحث في هذه الشبكة في موقع (الموسوعة العربية) مع زيادات تؤيد نسبة ابن مضاء للظاهرية وتأثره بهم[2].

هذا يقودنا إلى طرح سؤال مباشر ودقيق ، هل ابن مضاء الأندلسي منتمٍ للمذهب الظاهري ، وهل صدر فيما نادى به من تجديد النحو عن خلفية ظاهرية واتباع لهذا المذهب ومنهجه في التعامل مع النصوص؟

ابن مضاء[3] والظاهرية:

يعد ابن مضاء الأندلسي المتوفى بأشبيلية سنة 592هـ ظاهرة غريبة لافتة للنظر في مسيرة النحو العربي على تعاقب عصوره منذ زمن أبي الأسود الدؤلي حتى العصور المتأخرة ، وهي ظاهرة لا تتكرر كثيراً في مراحل تطور الدرس النحوي.

ويكاد يجمع الدارسون المعاصرون على أنَّ ابن مضاء ظاهري أو تأثر بالظاهرية ، بل بالغ بعضهم فجعل ابن مضاء ممن ثار على الفقه التقليدي متأثرًا بالظاهرية قبل ثورته على النحو وأهله ، وهذا ما فعله الأستاذ ربيح عمار في بحثه المعنون بـ»ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه... ثورة في النحو»[4]. وبالغ فادي صقر عضيدة فعدَّ ابن مضاء تلميذًا لأبي محمد بن حزم ، قال:»فكان فقيهًا ظاهريًا تابعًا لأستاذه وإمامه ابن حزم الأندلسي»[5].

ولم يشذَّ من الدارسين -فيما اطلعت عليه- إلا الدكتور بكري عبدالكريم في كتابه (أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي) [6] ، فقد عقد مبحثًا بعنوان:(ابن مضاء والمذهب الظاهري)[7] ، وتكلم فيه على مسألتين ، الأولى: أنَّ ابن مضاء لم يصنع ما صنعه في النحو العربي إرضاء للولاة من الموحدين الذين يتخذون المذهب الظاهري منهجًا لهم ؛ ذلك أنَّ الموحدين لم يكونوا ظاهرية ولا علاقة لهم بالمذهب الظاهري ، وفي هذه المسألة أتى بما يجلي الأمر مما ليس بحاجة إلى زيادة إيضاح أو بيان ؛ وخَلُص إلى النتيجة النهائية في هذه المسألة فقال:»والذي نريد أن نخلص إليه في هذا كله

(1) موقع (ويكيبيديا) على الرابط الإلكتروني التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki.

(2) موقع (الموسوعة العربية) على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.arab-ency.com/ar.

(3) انظر ترجمة ابن مضاء في: الأعلام للزركلي:146/1، وبغية الوعاة: 323/1 الترجمة رقم (613) ، والذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة -المجلد الأول- السفر الأول ص:395 ، والديباج المذهب لابن فرحون:208/1 ، والإعلام بمن مر بمراكش وأغمات من الأعلام:92/2 ، والحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، ص:151.

(4) (ابن مضاء القرطبي ، ثورة في الفقه... ثورة في النحو) أ/ربيح عمار-قسم الأدب العربي - جامعة محمد خيضر -بسكرة (الجزائر) بحث منشور في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - العدد الخامس 2009م.

(5) جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي ، مرجع سابق ، ص:١١٤.

(6) عبدالكريم ، بكري ، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى ، 1999م.

(7) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ، ص:36.

أنَّه إذا كان الموحدون أنفسهم لا تربطهم علاقة وثيقة بالظاهرية ، فإنَّ ما قيل من قبل من أن ابن مضاء طبق المذهب الظاهري في النحو لمجرد إرضاء الموحدين يصبح قولاً لا معنى له ولا يسنده دليل»[1].

الثانية: علاقة ابن مضاء نفسه بالمذهب الظاهري دون النظر إلى علاقة الموحدين بالمذهب الظاهري، وهنا خلص إلى أن ابن مضاء لم يكن ظاهريًا ولم يخرج عن المذهب المالكي ، واستدل على ذلك بأمرين: الأول:أنَّ المتقدمين من المؤرخين لم يذكروا عن ابن مضاء –كما ذكروا عن غيره كأبي حيان – أنَّه كان ظاهريًا. والثاني: أنَّ ابن مضاء معدود في علماء المالكية.

لكن الدكتور بكري لم يكن حازمًا في نفي الظاهرية عن ابن مضاء فقد أبقى على خط رجعة في ذلك، فهو لم يقل إنَّ ابن مضاء ظاهري لكنه لم ينف عنه تأثره بالمذهب الظاهري ، قال بعد أن رجح عدم انتماء ابن مضاء للمذهب الظاهري فقهيًا:»ولقد حرصنا على إطالة الوقوف عند هذه المسألة لأهمية النتيجة التي نريد استخلاصها بعد ذلك، إذ هناك فرق بين أن يكون ابن مضاء قد ألَّف الكتاب وبثَّ فيه آراءه الجديدة لمجرد إرضاء الخليفة ، وبين أن يكون وضعه عن اقتناع بضرورة إصلاح النحو وتجديده. فرق بين أن يكون إنما وضعه في غمرة إعجابه وتلبسه بالمذهب الظاهري وشعوره بضرورة تطبيقه بحذافيره وعلى علاته – إن كانت له علات– على النحو العربي ، وبين أن يكون قد اطلع على هذا المذهب واكتفى بأن استوحى منه الأصول التي تناسب القاعدة النحوية ، وحاول تطبيقها على نظام الجملة في اللغة العربية ، وهو الاحتمال الذي نؤيده في ضوء ما قدمنا من أدلة وبراهين ، وليس كل من تبنى منهجًا أو استفاد من مذهب من المذاهب محكوم عليه أن ينضوي تحت لواء هذا المذهب»[2].

فبكري يرى صراحة أن ابن مضاء اطلع على المذهب الظاهري ، ثم استوحى منه الأصول التي تناسب القاعدة النحوية فقط ، ثم حاول تطبيقها على نظام الجملة العربية. وهو يحيل في هذه النتيجة على الأدلة والبراهين التي قدمها قبل هذه النتيجة. ونحن لا نجده قدَّم أيَّ دليل أو برهان يثبت هذه النتيجة فيما كتبه قبل الخروج بهذه الخلاصة ، بل نأخذ عليه أنَّه خرج بهذه النتيجة قبل البدء ببحثها مما يعني أنَّها نتيجة راسخة عنده قبل بحثها وتدقيقها ، ففي حديثه عن المذهب الظاهري وطريقة تعامله مع النصوص نقل نصًا عن ابن حزم في ذلك ، ثم عقَّب عليه بقوله:»وإذا كنا قد اضطررنا إلى نقل هذا النص الطويل لابن حزم ، فإننا لم نفعل ذلك لمعرفة موقفه من أصول اللغة فحسب ، إنَّما للوقوف على منهجه وطريقته في رفض القياس والتعليل والاشتقاق ، وهو المنهج الذي سنحاول أن نتلمس بعض خيوطه عندما نتعرض لآراء ابن مضاء ونظراته في اللغة والنحو ، وسنجد إذ ذاك أنه استفاد كثيرًا من المنهج الظاهري في رفضه للعوامل والعلل والأقيسة في النحو ، وإنكار الرأي ما لم يستند إلى دليل ، كما سنجده حريصًا على التمسك بحرفية النص دون تأويل فيه على نحو ما يسلك المذهب الظاهري في الفقه»[3].

ونحن هنا نقدِّم الأدلة والبراهين كاملة على أنَّ ابن مضاء لم يكن ظاهريًا ، ولم يتأثر بالظاهرية فيما قاله من

(1) المرجع السابق ، ص:38.

(2) المرجع السابق ، ص:39.

(3) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ، ص:35.

آراءٍ في النحو العربي. وإليك هذه الأدلة:

الأول: أنَّ من ترجم لابن مضاء ذكر شدة حرصه على لقاء العلماء والشيوخ والأخذ عنهم ، قال أبو عبدالله محمد المراكشي صاحب كتاب الذيل والصلة:»نشأ منقطعًا إلى طلب العلم ، وعُنِيَ أشد العناية بلقاء الشيوخ والأخذ عنهم»[1] ، وقد سرد شيوخه الذين أخذ عنهم ، ثم قال بعد ذلك:»هؤلاء شيوخه الذين تحققنا وجوه تحمله عنهم». ومع ذلك لا تجد بينهم من يُنْقَلُ عنه المذهب الظاهري أو يُنْسَبُ هو إلى الظاهرية أو الأخذ عن أهل الظاهر ، بل كلهم من شيوخ المالكية المعروفين ، منهم القاضي عياض العالم المشهور وكان حافظًا لمذهب مالك رحمهما الله تعالى ، والقاضي أبو بكر ابن العربي المالكي المشهور ، وغيرهم.

لكني وجدت من بين شيوخ ابن مضاء (أبو الحسن شريح) أخذ عنه قراءة الحرميِّين[2] ، وشريح هذا هو شريح بن محمد بن شريح الأشبيلي المالكي خطيب أشبيلية في زمانه ، وقد ذكر الذهبي في ترجمته نقلاً عن أبي الوليد ابن الدباغ أنَّ شريحًا هذا أجاز له أبو محمد بن حزم الظاهري مروياته ، قال ابن الدباغ:» له إجازة من ابن حزم ، أخبرني بذلك ثقة نبيل من أصحابنا أنه أخبره بذلك ، ولا أعلم في شيوخنا أحدا عنده عن ابن حزم غيره ، وقد سألته : هل أجاز له ابن حزم ؟ فسكت ، وأحسبه سكت عن ابن حزم لمذهبه»[3].

وفي هذا النص الذي نقله الذهبي عن ابن الدبَّاغ عدة دلالات واضحة نستعرضها هنا:

أولاً: لا يوجد غير شريح هذا -رحمه الله- من المالكية من ذُكِرَ إجازة ابن حزم له في مروياته ، مما يدل على أنَّهم كانوا يتحاشون نسبتهم للظاهرية أو الأخذ عن الظاهرية.

ثانيًا: الذي نقل هذا عن أبي الحسن شريح غير معروف لدينا غير أنَّه ثقة عند ابن الدباغ ، لكنَّ شريحًا لم يعترف بذلك لما سأله عن ذلك بل اكتفى بالسكوت ؛ الأمر الذي فسره ابن الدباغ على أنَّه عدم رضًا من أبي الحسن عن مذهب ابن حزم.

ثالثًا: يثبت النص أنَّ شريحًا هذا -رحمه الله- أجاز له ابن حزم مروياته ، ولهذا قال الذهبي بعد أن نقل كلام ابن الدباغ ما نصه:» قلت : وعاينت في سفينة تواليف لابن حزم بخط السلفي وقد كتب:كتب إليَّ أبو الحسن شريح بن محمد قال:كتب إلينا أبو محمد بن حزم»[4].

وهذا مستند قوي ومتمسك متين لمن يربط ابن مضاء بالظاهرية لو خلا من العوارض ، لكن ذلك لا يخلو له ، فيشكل عليه أمر آخر ، فأبو محمد بن حزم توفي على الأرجح عام 456هـ ، أو قبلها بعام ، أو بعدها بعام[5]. فيما نص الذهبي على أنَّ أبا الحسن شريحًا وُلِد عام 451هـ[6] ؛ مما يعني أنَّ عمر شريحٍ حين وفاة أبي محمد بن حزم كان في حدود (ست سنين) فكيف يمكن أن يأخذ عنه وهو في ذلك العمر؟

فالذي يظهر -والله أعلم- أنَّ أخذ شريحٍ عن أبي محمد بن حزم -رحمهما الله- لا يمكن الجزم به ولا يصح الأخذ به ؛ لما ذكرت.

فابن مضاء لم يتتلمذ على شيخ ظاهري ، ولم يكن

(1) المراكشي ، محمد بن محمد بن عبدالملك الأنصاري ، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، تحقيق: إحسان عباس وآخرون ، تونس ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 2012م:1/396-397.

(2) المرجع السابق:1/399. والحرميان هما:ابن كثير ، ونافع المدني.

(3) الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان ، سير أعلام النبلاء ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، سنة النشر: 1422هـ، 2001م:20/142 ،143.

(4) المرجع السابق:20/143.

(5) المرجع السابق:18/211.

(6) المرجع السابق:20/142.

من شيوخه من هو ظاهري المذهب أو من أخذ عن الظاهرية ؛ هذا مع شدة حرصه التي سبقت الإشارة إليها على التلقي عن العلماء والأخذ عنهم ؛ ولذلك قال المراكشي بعد أن سرد شيوخه:»هؤلاء شيوخه الذين تحققنا وجوه تحمله عنهم»[1].

الثاني[2]: يُعَد ابن مضاء من فقهاء المالكية المبرزين في عصره ، قال المراكشي:»فكان أحد من ختمت بهم المائة السادسة من أفراد العلماء وأكابرهم ، ذاكرًا لمسائل الفقه ، عارفًا بأصوله»[3] ، وعدَّه ابن فرحون من الطبقة الصغرى من أصحاب مالك ، وترجم له في كتابه «الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب»[4].

فلو صح تأثر ابن مضاء بقواعد الظاهرية ومنهجهم لكانت آراؤه واختياراته الفقهية أولى بأن تصطبغ بذلك ويظهر فيها متأثرًا بالظاهرية ؛ إذ الفقه ومسائله عند السلف والخلف علم غاية ، فيما علوم اللغة علوم آلة ووسيلة موصلة إلى غيرها ، وعلم الغاية أولى بالحرص فيه على الحق وما يدين الفقيه فيه ربه سبحانه من اختيارات ؛ إذ عليه عماد العبادة لله رب العالمين ، وبه يتوصل إلى رضى الرحمن سبحانه.

فلا يمكن أن نقول إنَّ ابن مضاء يبني فكره واختياراته العلمية على ما تأثر به من المذهب الظاهري في جانب علمي معين – قواعد اللغة العربية– ويستوحي من ذلك المذهب الأصول التي تناسب ذلك العلم ، بل يحاول تطبيق هذه الأصول على نظام الجملة العربية ، فيما نحن نقول في الوقت ذاته إنَّه يبني فكره واختياراته العلمية في الجانب الآخر –الفقه وأصوله– على قواعد المذهب المالكي.

فذلك انفصام في الشخصية العلمية يصعب علينا قبوله ، وعدم قبول هذا الانفصام هو الذي حدا ببعضهم إلى أنْ يقول إنَّ ثورة ابن مضاء في اللغة هي صدى لثورته في الفقه ، وهو الأمر الذي لا يمكن قبوله لعوزه الشديد للدليل على ذلك[5].

الثالث[6]: ما نقله المراكشي في الذيل والصلة في ترجمة ابن مضاء وعنه نقلته المصادر الأخرى، قال:»فكان أحد من ختمت بهم المائة السادسة من أفراد العلماء وأكابرهم... متين الدين ، ظاهر العرض، حافظًا للغات، بصيرًا بالنحو مختارًا فيه، مجتهدًا في أحكام العربية منفردًا فيها بآراء ومذاهب شذَّ فيها عن مألوف أهلها، وصنَّف فيما كان يعتقده منها كتابه (المشرِق) المذكور، و(تنزيه القرآن عمَّا لا يليق بالبيان). وقد نقضه في هذا التأليف أبو الحسن بن محمد بن خروف، ورد عليه بكتاب سمَّاه (تنزيه أئمة النحو عمَّا نُسِبَ إليهم من الخطأ والسهو) [7]، وكان بارعًا في فن التصريف من العربية»[8]. وقد نقلت النص وقبله وبعده قليلاً ؛ ليتضح المعنى كاملاً في سياقه دون نقصان.

يوضح النصُّ قدر ابن مضاء في اللغة وأنَّه كان حافظًا للغات العرب وعالمًا بالنحو ، بل بلغ فيه رتبة الاجتهاد ، ثم يضيف أنَّه تفرَّد في العربية بآراء شذ فيها عن طريق أهل اللغة وخالفهم فيها؛ فذلك شائع مشتهر عنه بين علماء

(1) المرجع السابق:397/1.
(2) من الأدلة على أنَّ ابن مضاء ليس ظاهريًا ولم يتأثر بالمذهب الظاهري.
(3) الذيل والتكملة للمراكشي:399/1.
(4) ابن فرحون ، إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي ، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور ، القاهرة ، دار التراث للطبع والنشر:208/1.
(5) (ابن مضاء القرطبي ، ثورة في الفقه... ثورة في النحو) أ/ربيح عمار – مرجع سابق.
(6) من الأدلة على أنَّ ابن مضاء ليس ظاهريًا ولم يتأثر بالمذهب الظاهري.
(7) الذي يظهر لي –والله أعلم– أنَّ كتبه الثلاثة (المشرق) ، و(تنزيه القرآن) ، و(الرد على النحاة) هي أسماء لكتاب واحد.
(8) الذيل والتكملة للمراكشي:399/1.

عصره ، لكن النص لا يشير لا من قريب ولا من بعيد إلى أنَّ ابن مضاء تأثر بالظاهرية أو أنَّه بَنَى ذلك على قواعد الظاهرية ، فلا يجاوز النصُّ وصف ما صنعه ابن مضاء بأنَّه اجتهادات وانفرادات شذَّ بها عن المألوف عند أهل اللغة ودارسيها اجتهادًا منه لا غير. كما أنَّه لا توجد أي إشارة لا تصريحًا ولا تلميحًا إلى اتهام ابن مضاء بالظاهرية ، أو أنَّه ثار على المذهب المالكي أو خالف أصحابه في منهجيتهم. فلو كان ابن مضاء متأثرًا بالظاهرية أو منطلقًا منها فيما كتبه وقاله لم يغفل علماءُ عصره التنبيه عليه ، فهم أقرب الناس له زمنًا وأعرفهم به -ولذلك لم يفتهم التنبيه على ما اشتهر به من مخالفة في المنهج والاجتهاد للمألوف عند أهل اللغة- ولما أغفل ذلك مَن ترجم له من المالكية دلَّ على أنَّه ليس ظاهريًا ولا متأثرًا بالظاهرية.

الرابع: ما ذكره ابن مضاء في مقدمة كتابه (الرد على النحاة) في بيان أسباب تأليفه الكتاب.

وسأستعرض جميع محتويات المقدمة التي ذكرها ابن مضاء لعلها تضيء لنا الطريق لنتلمس الأسباب التي من أجلها وضع ابن مضاء كتابه وضمنه تلك الآراء. وقد جاءت مقدمته متوسطة بين الإطالة والاختصار، ضمنها الأفكار التالية[1]:

أولاً:الذي حمله على تأليف الكتاب:

1-النصيحة للمسلمين ؛ امتثالاً لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم:»الدين النصيحة».

2- أنَّ «من قال بكتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ» ، كما ورد عن النبي -صلى الله عليه وسلم-. وهذا يعني أنَّ اللغة عند ابن مضاء جزء من الشرع وآلة لكتاب الله تعالى ؛ ولذلك استشهد بقول الرسول -صلى الله عليه وسلم- :»من قال بكتاب الله بغير علم فليتبوأ مقعده من النار».

3- إذا كان الأمر كما مضى فإنَّ ذلك منكرٌ يجب تغييره ؛ لذلك مما دعا ابن مضاء لتأليف كتابه قول النبي -صلى الله عليه وسلم-:»من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه».

ثانيًا: يدعو من اطلع على كتابه -إن كان ممن يحتاط لدينه ، ويجعل العلم مقربًا له إلى ربه- إلى أحد ثلاثة مسالك:

1- إن تبيَّن له صحة ما قاله رجع إليه ، وشكر الله تعالى على ذلك.

2- إن لم يتبيَّن له ما قاله ابن مضاء ، وأشكل عليه فهمه توقَّف فيه توقُّف الوَرِع.

3- إن ظهر له خلاف ما قاله ابن مضاء بيَّن ذلك بكتابة أو قول.

ثالثًا: يصف ما فعله علماء اللغة بعد أن بيَّن اطلاعه على ما عندهم ، ويفصل في ذلك على ما يلي:

1- وضع النحويون صناعة النحو لأجل هدف محدد هو (حفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته من التغيير).

2- بلغوا في ذلك غاية ما أرادوا ، وانتهوا إلى مطلوبهم الذي أرادوا.

3- بعد ذلك ألزموا أنفسهم ما لا يلزمهم من البحث والدراسة ، وتجاوزوا القدر الكافي لتحقيق هدفهم ذلك.

4- بسبب فعلهم ذلك توعرت مسالكهم ، ووهنت مبانيهم ، ونزلت عن الإقناع حججهم ؛ حتى قيل:»أضعف من حجة نحوي».

5- لو سَلِمَ عملهم من هذه الزيادات التي لا دخل لها

(1) ابن مضاء ، أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن اللخمي القرطبي ، الرد على النحاة ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الأولى ، 1399هـ ، دار الاعتصام ، بيروت ، ص:63 - 68.

في تحقيق الهدف المأمول من دراستهم للنحو لكان علم النحو أوضح العلوم برهانًا ، وأرجحها ميزانًا ، ولم يشتمل إلا على العلم اليقين أو الظن المقارب لليقين.

رابعًا: ثم يخلص بالحديث إلى حال كتابه وحال النحويين مع هذا الكتاب ، كما يلي:

1- يشبِّه ابن مضاء ما صنعه في كتابه هذا وحال النحويين معه بقوم لديهم مال من ياقوت زبرجد وذهب وفضة ، وقد خالط مالَهم الزجاجُ والنحاسُ حتى حسبوهما من ذلك المال المصفَّى.

2- بعث الله لأصحاب هذا المال رجلاً فاطلع على ما عندهم وعرف زيفه من حقيقته ، فأخذ ينصحهم امتثالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم:»الدين النصيحة».

3- باعثه على النصيحة امتثال أمر الرسول صلى الله عليه وسلم ، وابتغاء الأجر والثواب من الله.

4- بيَّن هذا الرجل لأصحاب الأموال كيف يختبرون المال فيعرفون صحيحه من زائفه ، وكذلك أصحاب النحو مع نحوهم.

خامسًا: يختم ابن مضاء حديثه في مقدمته بعدة نقاط غاية في الأهمية:

1- كما أنَّ من أخذ من أصحاب المال بنصيحة الرجل المشفق فقد نجا ، كذلك من أخذ من النحويين من علم النحو بما يوصله إلى الغاية المرجوة من تعلُّم النحو -وهي حفظ اللسان من اللحن واللغة من التغيير- واستعاض من الزيادات التي لا فائدة منها بما ينفعه من العلوم الدينية سواء أكانت سمعية أو نظرية ؛ لأنَّها هي الجنة وهي كذلك ما يقرِّب للجنة ، فهذا هو المهتدي إلى الصراط المستقيم.

2- في أثناء ذلك ينبِّه ابن مضاء إلى الفرق بين علل النحويين وظنونهم وعلل الفقهاء وظنونهم، فيقول:»واستعاض من تلك الظنون التي ليست كظنون الفقه التي نصبها الشارع -صلى الله عليه وسلم- أمارة للأحكام ، ولا كظنون الطب التي جربت -في الغالب- نافعة في الأمراض والآلام»([1]).

3- يعيب على النحويين اقتصارهم على المعارف والعلوم التي لا تدعو إلى الجنة ولا تزجر عن النار ، كاللغات والأشعار ، ودقائق علل النحو ، ومسليات الأخبار ، ويَعُدُّ من يقتصر على ذلك مسيئًا في اختياره ، ومستبدلاً العمى بالإبصار.

4- يختم حديثه بالرد على من يعيب عليه رده على هؤلاء الأعلام من النحويين من لدن أهل البصرة والكوفية وغيرهم من مشاهير العلماء ، لكنَّ رده يختصره في عبارة واحدة تقال لمن يحتج عليه، هي:»ليس هذا عشك فادرجي»([2]).

وبعد هذا الاستعراض المفصَّل لمقدمة ابن مضاء التي صدَّر بها كتابه وبيَّن فيها سبب تأليفه للكتاب يمكننا ملاحظة عددٍ من النقاط المهمة في هذه المقدمة ، أبرزها:

أولاً: يصرُّ ابن مضاء على أنَّ الذي دعاه للتأليف هو النصيحة للمسلمين ، وطلب الأجر من الله تعالى ، ويكرر ذلك مرة بعد مرة ، فيبيِّن ذلك في أول الكتاب ثم يعود فيكرر ذلك مرة أخرى بعد أن يصوِّر نفسه بصورة الناصح المشفق على النحويين ، كما يشفق الناصح على أصحاب المال المخلوط بغيره فيقول:»وأنا أنصحكم لا للاقتناء ولا للاكتساب ، ولكن لابتغاء الأجر من الله والثواب»([3]).

ثانيًا: ما يعيبه ابن مضاء على النحويين ليس دراسة اللغة لحفظ اللسان وصيانته من اللحن ، وإنَّما يعيب عليهم

(1) الرد على النحاة لابن مضاء -مرجع سابق- ص:66.
(2) المرجع السابق- ص:67.
(3) الرد على النحاة لابن مضاء -مرجع سابق- ص:66.

تجاوز ما يحقق هذا الهدف من التعليلات والتأويلات التي لا تحقق هدفًا ولا تنفع في أمر دين ولا دنيا.

ثالثًا: مما يعيبه ابن مضاء على النحويين اشتغالهم بالنحو عن العلوم الشرعية النافعة ؛ لذلك يقول:» وكذلك من أخذ من علم النحو ما يوصله إلى الغاية المطلوبة منه، واستعاض من تلك الظنون -التي ليست كظنون الفقه، التي نصبها الشارع صلى الله عليه وسلم أمارةً للأحكام، ولا كظنون الطب التي جُرِّبت، وهي في الغالب نافعة في الأمراض والآلام- العلوم الدينية؛ السمعيَّة منها والنظريَّة، التي هي الجُنَّة، والهادية إلى الجَنَّة، فقد نفعه الله بالتعليم، وهداه إلى صراط مستقيم. وأما من اقتصر كل الاقتصار على المعارف التي لا تدعو إلى جنة، ولا تزجر عن نار، كاللغات والأشعار، ودقائق عِلَل النحو ومسلِّيات الإخبار، فقد أساء الاختيار، واستحبَّ العمى على الإبصار»[1].

رابعًا: يفرِّق ابن مضاء بين علل النحو وعلل الفقه ، فالأولى عنده ظنون لا طائل وراءها ، والثانية مقصودة من الشارع -صلى الله عليه وسلم- جعلها أمارات على الأحكام. وبذلك يتبين لنا أنَّ ابن مضاء ليس ظاهريًا ولا يأخذ بمنهج الظاهرية.

خامسًا: دراسة النحو عند ابن مضاء وسيلة لفهم الشريعة والعلوم المتعلقة بها النافعة للإنسان في آخرته؛ ولذلك فالقول بها بغير علمٍ قول على الله بغير علم ، وإنكار المنكر منها مما أمر الله به من الإنكار.

وخلاصة القول:أنَّ ابن مضاء إنَّما صنع ما صنع وكتب كتابه لأنَّه -من وجهة نظر الباحث- يرى أن الاشتغال بالعلل النحوية والتفريعات التي تتجاوز الهدف المرجو من دراسة النحو -وهو حفظ اللسان وصونه من اللحن- اشتغال بما لا فائدة فيه للإنسان في أمر دينه ولا في أمر دنياه ، مع كونه ظنًا غير نافع.

وهذا لا يعدو أن يكون رأي عالم فقيه زاهد ورعٍ يرى أنَّ الأولى للإنسان الاشتغال من العلوم بما ينفعه في أمر دينه أو أمر دنياه. فصرف كل هذا الجهد في علم آلة ، بل في تفريعات منه ظنية أمرٌ غير مقبول عند ابن مضاء ؛ ولتتيقن ذلك أنعم النظر في قوله -رحمه الله-:»وأما من اقتصر كل الاقتصار على المعارف التي لا تدعو إلى جنة، ولا تزجر عن نار، كاللغات والأشعار، ودقائق عِلَل النحو ومسلِّيات الإخبار، فقد أساء الاختيار، واستحبَّ العمى على الإبصار»[2].

وهذا التوجه عليه كثير من علماء الشريعة ، يقصرون الحث على تعلُّم العربية على ما يحفظ به اللسان من اللحن ويفهم به صاحبه علم الشريعة ، ويعدون ما وراء ذلك زيادات لا فائدة منها. وقد عقد ابن الأزرق الباب الرابع من كتابه «روضة الإعلام بمنزلة العربية من الإسلام» بعنوان: (في نسبة العربية من العلوم ومرتبتها في التعلُّم)[3] ، وجعله ستة مناهج ، وجعل الأول: «في نسبة العربية من سائر العلوم» ، وصدَّره بقوله:»قال ابن رشد الحكيم في الضروري من هذه الصناعة له:هي من جنس العلوم التي تراد لغيرها لا لنفسها ، وذلك أنَّ العلوم صنفان: علوم مقصودة لنفسها ، وعلوم مسددة للإنسان في تعلم العلوم المقصودة لنفسها»[4].

(1) المرجع السابق- ص:66.

(2) الرد على النحاة لابن مضاء -مرجع سابق- ص:66.

(3) ابن الأزرق، أبو عبدالله محمد بن علي بن الأزرق الحميري الأصبحي الغرناطي ، روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام ، تحقيق:سعيدة العلمي ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، الطبعة الأولى ، 1429هـ 494/2 وما بعدها.

(4) روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام لابن الأزرق -مرجع سابق-:495/2.

وبعد أن قرر هذه النسبة للعربية بين العلوم ذكر فوائد مترتبة على هذه النسبة والمنزلة للعربية ، وعدد هذه الفوائد التي رتبها على هذه المقدمة خمس فوائد ، هي:

الأولى: إذا كانت صناعة النحو لا تراد لنفسها وإنَّما تطلب من حيث هي مسددة لغيرها ؛ فرتبتها لا محالة متأخرة عن رتبة ما هي مراده. قال:»ولهذا التأخر الذاتي لهذه الصناعة يروى عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنَّه جعل الطالبين لأصولها لما ازدحموا عليه في جملة طلاب العلوم لا يدخلون عليه إلا بعد أن يتقدمهم أصحاب العلوم التي لها التقدم بالرتبة»[1]. ثم ساق القصة نقلاً عن أبي نعيم في (الحلية).

الثانية: أنَّ أهل صناعة النحو إذا علموا تأخر منزلة صناعتهم فينبغي لهم أن يعلموا بقصور درجتهم عن درجات أهل العلوم التي هي فوق منزلة صناعتهم ، حتى يظهر أثر ذلك اتصافًا وتخلقًا. ثم ذكر قصة تنزيل أبي العباس المبرد لنفسه وتأخيره لمنزلته لما مرَّ به إسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي ، وتقبيله ليده وما أنشد من الشعر في ذلك. ونقل ذلك بطرق وروايات كثيرة[2].

الثالثة: أن صناعة النحو لما كانت كذلك كانت منزلتها من علوم الإسلام منزلة القشر من العلوم المطلوبة لذاتها. ونقل المؤلف عن الغزالي قوله:»صدف جواهر القرآن وكسوته اللغة العربية»[3] ، ونقل مواضع من كلام الغزالي ، ثم قال:»والمقصود من نقل كلامه في هذا المقام تقرير أنَّ صناعة النحو -وإن ظهر فضلها في العلوم المحتاج إليها- فمنزلتها من علوم اللباب -وهي المتكفلة بتسهيل المقصود من إنزال القرآن- منزلة القشر من اللباب ، والصدر من الصدف. وهذا معنى ظاهر بأيسر تأمل. وشرفها حقيقة إنَّما هو من حيث التوسل بها إلى فهم تلك العلوم الشريفة على ما تقدَّم إيضاحه ، وكفاها بذلك في العلوم المرادة لغيرها فضيلة لا توازى»[4].

الرابعة: إذا تقرر أنَّ صناعة النحو إنَّما هي وسيلة لغيرها وطلبها من باب طلب الوسائل ؛ فإنَّ طالب العربية لا يخلو من حالين:

الحال الأولى:أن لا يطلب من العلوم المرادة لذاتها إلا بمقدار ما يقيم به الفروض الواجبة عليه ، وهذا ينبغي له أن يحتسب الأجر في طلبه لها ويحرص على ما يقيم به دينه من العلوم المرادة لذاتها.

الحال الثانية: أن تنهض همته لطلب العلوم المرادة لذاتها مع طلبه للعربية ، وفي هذا يقول المؤلف:»فشأنه على الجملة أن يصرف نظره إلى جانب اللحاق بما وراءها من العلوم المقصودة لنفسها ، لكن بعد تحصيل ما ينهضه منها إلى الغاية التي يروم»[5]. ثم ذكر قصة مصعب بن الزبير مع الشافعي حين رآه ينشد الأشعار ومعانيها ، حتى نصحه مصعبٌ بترك ذلك إلى ما هو خير له منه وهو الفقه في الدين[6].

الخامسة: أنَّ صناعة النحو لها مقصدان:

المقصد الأول: حفظ اللسان أثناء التخاطب من التحريف والزيغ عن سنن العرب في إعرابها وفي تركيبها. قال:»وهذا النوع هو المقصود من علم النحو»[7].

(1) المرجع سابق-:2/496 ، 497.
(2) المرجع السابق-:2/497 وما بعدها.
(3) روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام لابن الأزرق -مرجع سابق-:2/503 وما بعدها.
(4) المرجع السابق-:2/504 وما بعدها.
(5) المرجع السابق-:2/505 وما بعدها.
(6) المرجع السابق-:2/505-506 وما بعدها.
(7) المرجع السابق-:2/508-509 وما بعدها.

المقصود الثاني: التنبيه على أصول تلك القوانين ، وعلل تلك المقاييس والأنحاء التي نحت العرب في كلامها ، مأخوذًا ذلك كله من استقراء كلامها. قال:»وهذا النوع متمم ، وليس بواجب ، ولا هو المقصود من علم النحو»[1]. ، وقال أيضًا:»وإذا كان المقصود الأول هو الواجب في التوسل به إلى ما هي له هذه الصناعة مرادة ، فهو الذي يعتبر عند نسبة الصناعة من غيرها من العلوم.

أمَّا المقصود الثاني فإنَّما هو كما قال: «مكمل» وعند ذلك فلا نظر له بالذات عند اعتبار هذه النسبة. ولعل الطاعنين على هذه الصناعة إنَّما غلطهم اعتقاد أنَّ هذا المقصود هو كل المراد من النظر فيها ، وليس كذلك ، فليعلم هذا المعنى ، وليكن من الناظر فيها على بال»[2].

والمتأمل في كلامه الأخير يظهر له بما لا يدع مجالاً للشك موقف الفقهاء -ومنهم ابن مضاء في رأي الباحث- من القدر الواجب تعلمه من لغة العرب وصناعة النحو ، ونهيهم عن الاشتغال بِما فوق ذلك من علل النحويين وأقيستهم. فلم يكن ابن مضاء بِدعًا من القول في ذلك ، ولا يلزم أن يُنْسَبَ إلى الظاهرية حتى نعرف السبب وراء ما قاله في كتابه «الرد على النحاة».

وبعدُ فلم أجد فيما بين يدي من مصادر متقدمة نسبته إلى المذهب الظاهري لا في الفقه ولا في المذهب النحوي وإنَّما غاية ما يوصف به ابن مضاء عند المتقدمين بعده أنه خرج على قوانين النحويين ونهجهم الذي ساروا عليه[3]. وأول من عرفت أنه أطلق عليه هذا الإطلاق هو الدكتور/شوقي ضيف حين حقق كتابه الرد على النحاة[4].

وسار عليه جل المحدثين بعد ذلك. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ابن مضاء لم ينكر القياس مطلقاً وإنَّما أنكر بعض أنواعه انظر إلى قوله:»ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم»[5]. فيما نجد أهل الظاهر ينكرون القياس من أصله ، أمَّا ابن مضاء فينطلق هنا من بُعْدِ القياس لا من إنكاره.

وحتى نثبت حقيقة أنَّ ابن مضاء لم يكن ظاهريًا حين كتب نقده للنحويين ، وأنَّ التعامل الظاهري يختلف عمَّا عليه ابن مضاء فإنَّنا نقف على بعض المواضع التي تناول فيها ابن حزم الظاهري -رحمه الله- بعض قضايا اللغة.

بعض تطبيقات الظاهرية اللغوية عند ابن حزم:

حين ننظر إلى المدرسة الظاهرية وكيف تطبق منهجها الظاهري في التعامل مع قضايا اللغة نجد ظاهرية ابن حزمٍ تختلف عمَّا عليه ابن مضاء ، فابن حزم -رحمه الله- يتعامل مع اللغة تعاملاً يتوافق ومنهجه في تعامله الظاهري مع نصوص الشرع يختلف كل الاختلاف عن تعامل ابن مضاء ويتضح ذلك من خلال استعراض بعض المواضع التي تعامل فيها ابن حزم مع اللغة تطبيقًا لمنهجه الظاهري.

موقف ابن حزم من الاشتقاق:

ونبدأ مع أبي محمد بن حزم من موقفه من الاشتقاق لنرى مدى ظاهريته في تناوله لهذا الموضوع من خلال

(1) روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام لابن الأزرق -مرجع سابق-:509/2 وما بعدها.

(2) المرجع السابق-:509/2-510 وما بعدها.

(3) أصول النحو العربي د.بكري عبدالكريم:38. وعنه الديباج المذهب لابن فرحون:47.

(4) الرد على النحاة ، مرجع سابق ، ص: 3-4.

(5) المرجع السابق: 98-99.

نصوص ابن حزم نفسه ، يقول:«الاشتقاق الصحيح إنَّما هو اختراع اسم لشيء ما مأخوذ من صفة فيه، كتسمية الأبيض من البياض، والمصلي من الصلاة، والفاسق من الفسق، وما أشبه ذلك»[1]. فابن حزم هنا يحدد الاشتقاق الصحيح الجائز عنده وهو ما كان اشتق من صفة في الشيء وهو ما يسميه ابن حزم أسماء الفاعلين فيقول:«والذي نعتقد ونقول ونقطع على صحته أن الاشتقاق كله باطل حاشا أسماء الفاعلين من أفعالهم فقط، وأسماء الموصوفين المأخوذة من صفاتهم الجسمانية والنفسانية»[2]. وما عدا ذلك فيحكم عليه ابن حزم بعدم الصحة بل بالفساد ، فيقول:«وأمَّا ما عدا هذا من الاشتقاق ففاسد البتة وهو كل اسم علم وكل اسم جنس أو نوع أو صفة، فإن الاشتقاق في كل ذلك مُبْطَل»[3]. ويؤيد ذلك:«ببرهان ضروري وهو أننا نقول لمن قال:إنَّما سميت الخيل خيلاً من الخيلاء التي فيها، وإنَّما سمي البازي بازياً لارتفاعه، والقارورة قارورة لاستقرار الشيء فيها، والخابية خابية لأنها تخبأ ما فيها:إنه يلزمك في هذا وجهان:أحدهما:أن تسمي رأسك خابية لأن دماغك مخبوء فيها...وأن تسمي السماء والسحاب بازياً لارتفاعهما...وأن تسمي البئر قارورة لأن الماء مستقر فيها، وأن تسمي المستكبرين من الناس خيلاً للخيلاء التي فيهم، ومن فعل هذا لَحِقَ بالمجانين... وكان للرحمة ومداواة الدماغ أولى منه لغير ذلك إن أبى ترك اشتقاقه الفاسد.

الوجه الثاني:أن يقال:إن اشتققت الخيل من الخيلاء أو القارورة من الاستقرار والخابية من الخبء فمن أي شيء اشتققت الخيلاء، والاستقرار، والخبء وهذا يقتضي الدور الذي لا ينفك منه وهو أن يكون كل واحد منهما اشتق من صاحبه»[4].

فابن حزم كما ترى لا يجيز الاشتقاق ، ويعده من عمل من لا عقل له ويحتج لمذهبه في ذلك في أكثر من موضع منطلقاً في قوله هذا من الرؤية الظاهرية التي تجعل المناط في قبول اللغة والأخذ بها والبناء عليها إنَّما هو المسموع عن العرب ليس غيره ، وما دل عليه ظاهر الدلالة.

ويؤيد قوله هذا بقبول الموثوقين عنده من أهل اللغة من مشايخ زمانه ممن أخذ اللغة عنهم، كما يؤيد ذلك بأنه مذهب من سبقه ويعني به نفطويه فيقول:«وكنت أجري في هذا مع شيخنا أبي عبدة حسان بن -مالك رحمه الله- وكان أَذْكَرَ من لقينا للغة مع شدة عنايته بها وثقته وتحرّيه في نقلها، فكان يقول لي:قد قال بهذا الذي يذهب إليه كثير من أهل اللغة قديمًا، وسماه لي، وشككت الآن في اسمه لبعد العهد وأظن أنه نفطويه»[5]. هذا رأي ابن حزم في الاشتقاق صريح لا يحتمل التأويل أو تلمس الأعذار بل هو نفسه لا يرضى بذلك.

أمَّا من بعده من ظاهرية زماننا وأعني بهم أبا تراب الظاهري، وأبا عبدالرحمن بن عقيل، فلم أستطع الاطلاع على مؤلفات الأول لكن يمكن معرفة رأيه من خلال مسألة دارت بينه وبين أبي عبدالرحمن ذكرها الأخير ، تلكم هي إطلاق كلمة (تحرير) على الكتابة قال أبو تراب في تعقبه لرد أبي عبدالرحمن عليه:«ثمَّ هذا مانع قوي إن كان أخي يأخذ بالدلالة اللفظية والمجازات التي استعملها العرب أمَّا إذا ساغ في مذهبه التوسع فمعنى الاقتضاء

(1) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم:1423/8.
(2) الإحكام:543/4.
(3) الإحكام:1423/8.
(4) الإحكام:1424.1423/8. وهذا الرأي لم يتفرد به ابن حزم بل شاركه فيه آخرون من قدماء أهل اللغة.
(5) الإحكام:544.543/8.

قائم عنده ويندرج تحته كل استعمال حديث للفظ عربي قديم للمعنى الجديد بعلاقة تربطه بأصل الاشتقاق فافتح باب المجاز إن شئت لترى للمتوسعين في ولوجه رَكْضاً ورَحْضاً»[1].

وعلى أن هذا النص إنَّما هو في المجاز إلا أنه يمكن أن يعطي إشارة تحتاج إلى تحرير في موقف أبي تراب من التوسع في الاشتقاق.

أمَّا أبو عبدالرحمن[2] فيتبين موقفه من رده على أبي تراب في الموضوع ذاته إذ يقول:«ولا يضر اللغة أن يتوسع الناس في ذلك ركضاً ورحضاً وهزّاً ولزّاً إذا كان ذلك مباحاً لهم ولو منعنا ذلك لحجرنا واسعاً... والحمد لله الذي جعلنا من لغتنا في سعة. والانطلاق وفق القاعدة غاية اليسر والانضباط معاً فإن كان شيخنا أبو تراب لا يرى هذا النوع من الاستعمال حجة فأنا أراه حجة بما أسلفته من برهان»[3].

وقال:«الصواب أن لا يقيد أصل الاشتقاق اللفظي بالمصدر أو الفعل بل أصل ما كان أقل حروفاً وكانت حروفه غير مختلفة الجذر اللفظي أو الحروف الأصول أو مادة الكلمة أو الثلاثي المجرد»[4].

وقد خطَّأ النحويين الذين يقولون بالاشتقاق ، فقال في معرض ردِّه على من قال إنَّ إبليس من جنس الملائكة وإنَّ الملائكة يسمون جنًّا لاجتنانهم أي:استتارهم عن الأعين ، قال:»وهذا هذيان لبعض أهل اللغة، وفي كل قوم جنون... وقد سقط في هذا كبار النحويين منهم أبو جعفر النحاس: فإنه ألَّف كتاباً في اشتقاق أسماء الله عز وجل -تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً- وهذا يلزمهم القول بحدوث أسماء الله عز وجل، لأن كل شيء مشتق فهو مأخوذ مما اشتق منه، وكل مأخوذ فقد كان قبل أن يوجد غير مأخوذ، فقد كانت الأسماء على أصلهم غير موجودة، والكلام ههنا يطول ويتشعب، ويخرجنا عن غرض كتابنا... ومنهم أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، فإنه قال في نوادره:»العشقة نبت يخضر ثم يصفر ثم يهيج ومنه سمي العاشق عاشقاً» أو ما علم هذا الرجل أن كل نبت في الأرض فهذه صفته، فهلا يسمى العاشق باقلاً مشتقاً من البقل الذي يخضر، ثم يصفر، ثم يهيج، فإن ركب هذا الطريق اتسع له جداً، وأخرجه ذلك إلى بعض خرق من أدركناه من أهل الجنون، وأدخله في باب المضاحك والمطايب والمجون»[5].

مرجع الضمير عند ابن حزم وتطبيقه للمنهجية الظاهرية في ذلك[6]:

من التعامل الظاهري مع اللغة عند ابن حزم قوله في رجوع الضمير إلى أقرب مذكور وعدم تجويزه غير ذلك ، قال -رحمه الله-:«والضمير راجع إلى أقرب مذكور، لا يجوز غير ذلك، لأنه مبدل من مخبر عنه أو مأمور فيه،

(1) اللغة بين القاعدة والمثال:96.

(2) يمكن للقارئ المتفحص في كتب أبي عبدالرحمن أن يقول:إن كان ابن حزم هو المؤسس الحقيقي للظاهرية فإن ابن عقيل هو الفاحص لتطبيقات المذهب الظاهري إذ يخالف ابن حزم وغيره من الظاهرية في المسألة ثمَّ يبين ويقرر خلاف قول هؤلاء بناء على القواعد الظاهرية. انظر مثلاً من كتبه:ابن حزم خلال ألف عام. وتحرير بعض المسائل على مذهب الأصحاب. واللغة بين القاعدة والمثال.

(3) اللغة بين القاعدة والمثال لأبي عبدالرحمن بن عقيل-مصدر سابق-:97.

(4) المرجع السابق-:63.

(5) الإحكام:12/4.

(6) موضوع مرجع الضمير من الموضوعات الدقيقة التي كانت سبباً في اختلاف المفسرين موضوع (مرجع الضمير) في بعض الآيات . وقد كتب فيه الباحثون عددًا من الدراسات العلمية من أبرزهم الدكتور محمد حسنين صبرة ، وله في الموضوع من البحوث: (مرجع الضمير في القرآن الكريم) و(صور مرجع ضمير الغائب في القرآن الكريم) و (قواعد عود الضمير على مرجعه) و(الموازنة بين أسلوب القرآن وأسلوب غيره في مرجع الضمير كوجه من وجوه إعجاز القرآن الكريم). وفي الموضوع (مرجع الضمير في القران الكريم صوره وقواعده دراسة تحليلية تطبيقية في ضوء معطيات الدرس النحوي الحديث) رسالة دكتوراه في كلية دار العلوم للطالب/صلاح عبد المعز احمد العشيري 2004م، وغير ذلك.

فلو رجع إلى أبعد مذكور لكان ذلك إشكالاً رافعاً للفهم، وإنما وضعت اللغات للبيان»[1].

ويعتمد ابن حزم على هذا الظاهر في الرد على من قال من الفقهاء إنَّ شرط الدخول معتبر في تحريم الأم والبنت معًا مستدلاً بقوله تعالى:)دخلتم بهنَّ(وإنَّ الضمير هنا يعود على أمهات النساء وعلى الربائب ، فيعيد الضمير على أقرب مذكور دون الأبعد ، قال:«وما يبين أن الشرط في آية التحريم إنما هو في الربائب لا في أمهات النساء، ما ذكرنا من أن الضمير راجع إلى أقرب مذكور، والضمير بجمع المؤنث في قوله تعالى:{دَخَلْتُمْ بِهِنَّ} راجع لما قدمنا إلى أقرب مذكور إليه لا يجوز غير ذلك، وأقرب مذكور إليه أمهات ربائبنا، فوجب أن يكون راجعاً إليهن على ما قدمنا»[2].

والقول بأنَّ الشرط معتبر فيهما منقول عن جمع من السلف كما نقله القرطبي[3] ، لكنَّه رد عليه بغير رد ابن حزم لاختلاف منهجه عنه ، فقد ردَّ هذا القول بأنَّ النحويين لا يجيزون في المنعوتات المتعددة إذا اختلفت في العامل أن يكون نعتها واحدًا ، وهي مسألة مشهورة في باب النعت ، قال ابن مالك رحمه الله:

ونعتَ معمولَي وحيدَي معنى وعملٍ ، أتبعْ بغير استثنا

قال القرطبي –رحمه الله–:«ويؤيد هذا القول من جهة الإعراب أن الخبرين إذا ٱختلفا في العامل لم يكن نعتهما واحداً؛ فلا يجوز عند النحويين مررت بنسائك وهربت من نساء زيد الظريفات، على أن تكون «الظريفات» نعتاً لنسائك ونساء زيد؛ فكذلك الآية لا يجوز أن يكون :{اللاَّتِي} من نعتهما جميعاً؛ لأن الخبرين مختلفان، ولكنه يجوز على معنى أعني»[4].

وحين ناقش القائلين بأنَّ أقل الجمع اثنان مستدلين بقوله تعالى: { وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ } [الأنبياء:]78. **وأنَّ الضمير عاد على داوود وسليمان وهما اثنان بلفظ الجمع بنى الرد عليهم على منهجه الظاهري في تحديد مرجع الضمير فأعاد الضمير على أقرب مذكور له وهو (القوم) ، وهذا من غريب ظاهريته –رحمه الله– قال:**«وهذا لا حجة لهم فيه، لأن الضمير في حكم العربية أن يكون راجعاً إلى أقرب مذكور إليه، وأقرب مذكور إلى الضمير قوله تعالى:{غَنَمُ الْقَوْمِ} فالقوم وداود وسليمان جماعة بلا شك فكأنه تعالى قال: وكنا لحكم القوم في ذلك أي للحكم عليهم، كما تقول هذا حكم أمر كذا، أي الحكم فيه وعليه»[5].

مرجع اسم الإشارة عند ابن حزم ومنهجية الظاهرية في التطبيق:

ومن التعامل الظاهري لابن حزم قوله في رجوع اسم الإشارة إلى أبعد مذكور دون إشارة إلى السياق ووظيفته في تحديد مرجع اسم الإشارة، قال –رحمه الله–:«والإشارة بخلاف الضمير، وهي عائدة إلى أبعد مذكور، وهذا حكمها في اللغة إذا كانت الإشارة بذلك أو تلك أو هو أو أولئك أو هم أو هي أو هما، فإن كانت بهذا أو هذه، فهي راجعة إلى حاضر قريب ضرورة، وهذا ما لا خلاف

(1) الإحكام:12/4.
(2) الإحكام:26/4.
(3) القرطبي ، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر ، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق: الدكتور عبدالله التركي وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، 1427هـ:174/6-176.
(4) المرجع السابق:176/6.
(5) الإحكام:5/4.

فيه بين أحد من أهل اللغة، ولا يعرف نحوي أصلاً غير ما ذكرنا»[1].

وحمل على ذلك تحديد القرء أهو الطهر أم الحيض ، قال:« ولذلك أوجبنا أن يكون القرء في حكم العدَّة هو الطهر خاصة دون الحيض، وإن كان القرء في اللغة واقعاً على الحيض كوقوعه على الطهر ولا فرق، ولكن لما قال رسول الله : «مرْهُ فَلْيُرَاجِعْها حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهُرَ فَتِلْكَ العِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ الله تعَالى أَنْ تُطَلَّقَ لَها النِّساءُ» فكان قوله عليه السلام: «تلك» إشارة تقتضي بعيداً ، وأبعد مذكور في الحديث قوله عليه السلام: «تَطْهُر» فلما صح أن الطهر بهذا الحديث هو العدة المأمور أن تطلق لها النساء صح أنه هو العدة المأمور بحفظها لإكمال العدة»[2]. فهو يحدد مرجع الضمير بناء على التزامه بالظاهر اللغوي عنده دون أن يترك مجالاً للسياق في تحديد مرجع اسم الإشارة[3].

ومن التزام ابن حزم بالمنهج الظاهري الذي حدده في تحديد مرجع اسم الإشارة تحديده لمرجع اسم الإشارة (ذلك) في قوله تعالى: (أو عدلُ ذلك صيامًا ليذوقَ وبالَ أمرِه) وأنَّه يعود إلى أبعد مذكور في الآية ، وأبعد مذكور في الآية عنده (الصيد) في قوله تعالى أول الآية:(لا تَقتُلُوا الصَّيدَ) فيعيد الضمير إليه، فيوجب على قاتل الصيد في الحرم إذا اختار الصيام كفارة لقتله للصيد أن ينظر إلى الصيد وما يشبع ذلك الصيد من الناس فيصوم بعددهم أيامًا كفارة لفعله ، قال -رحمه الله-:»وإن شاء نظر إلى ما يشبع ذلك الصيد من الناس فصام بدل كل إنسانٍ يومًا»[4] ، ثم يعلل ذلك بقوله:» وأما قولنا في الصيام : فإن الإشارة بلفظة ذلك إنما تقع في اللسان العربي الذي به نزل القرآن على أبعد مذكور ، وكان الصيد في هذه الآية أبعد مذكور فلزم بذلك عدله صيامًا ، ولا يكون عدله أصلا إلا كما ذكرنا»[5].

فهذا المنهج الظاهري كما يطبقه ابن حزم على المسائل اللغوية ، هو ذاته الذي يطبقه في تعامله مع مسائل الشرع ، وهو منهج مختلف عما يصنعه ابن مضاء -رحمهما الله تعالى- فكيف يقال إنَّ ابن مضاء ينتهج الظاهرية أو يدور في فلكها. فمن نظر في المنهجين ظهر له جليًا الفرق الشاسع بين منهجية ابن حزم الظاهرية في تعامله مع قضايا اللغة وبين منهجية ابن مضاء الذي يرى أنَّ اللغة آلة وأداة يكفي منها ما حقق المطلوب من فهم الشرع وأنَّ دراسة ما وراء ما يحقق ذلك من اللغة لا فائدة منه يضيع فيه عمر طالب العلم دون فائدة ، وكيف يمكننا بعد كل ذلك أن نقول بكل صراحة:«عاصر ابن مضاء أمراء الموحدين الأربعة وولي رئاسة القضاء ليوسف بن عبدالمؤمن ويعقوب بن يوسف والثورة الفقهية في عنفوانها وأغلب الظن أنه كان أحد قادتها -إن لم يكن قائدها العام-وقد امتدت ثورته من الفقه إلى النحو وكان قوام اجتهاده فيه روح مبادئ الثورة الفقهية اطراح تقليد السابقين»[6].

(1) الإحكام:27/4.
(2) الإحكام:27/4.
(3) الإحكام:27/4.

(4) ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي ، المحلى ، تحقيق: الدكتور: عبدالغفار سليمان البنداري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 1425هـ:241/5.
(5) المرجع السابق:242/5.
(6) عيد ، محمد ، أصول النحو العربي ، في نظر النحاة و رأي ابن مضاء و في ضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب ، الطبعة الرابعة - 1989م ، ص:30.

نتائج البحث وتوصياته

أبرز النتائج التي توصَّل البحث إليها ما يلي:

- **أولاً:** أولى ابن حزمٍ -رحمه الله- جانب اللغة وقضاياها حيزًا كبيرًا من اهتمامه ودراسته متكئًا على منهجيته الظاهرية في التناول للقضايا العلمية.
- **ثانيًا:** سلك ابن حزم -رحمه الله- المنهجية الظاهرية ذاتها التي سلك في تعامله مع نصوص الشرع وقضاياه في تعامله مع القضايا اللغوية.
- **ثالثًا:** أجمع أغلب الباحثين الذين تكلموا عن ابن مضاء أو درسوا آراءه على أنَّ ابن مضاء ظاهري المذهب والنزعة.
- **رابعًا:** بالغ بعضهم في ذلك حتى ادَّعى أنَّ ابن مضاء -رحمه الله- كان ظاهريًا في الفقه قبل كونه ظاهريًا في تناوله للغة.
- **خامسًا:** أثبت البحث أنَّ ابن مضاء لا علاقة له من الناحية التاريخية بالظاهرية.
- **سادسًا:** أثبت البحث أن ابن مضاء لم يكن ظاهري المذهب في الفقه ، وإنَّما كان مالكيًا من أعيان علماء المالكية في زمانه.
- **سابعًا:** لم يصف أحدٌ من المتقدمين ابن مضاء بأنَّه ظاهري المذهب أو النزعة أو التأثُّر ، وهم كانوا أقرب له من المتأخرين.
- **ثامنًا:** أثبت البحث أنَّ منطلق ابن مضاء -رحمه الله- فيما كتبه في كتابه (الرد على النحاة) نظرة بعض من الفقهاء وعلماء الشريعة التي تجعل الاشتغال باللغة وعلومها في منزلة متأخرة عن منزلة الاشتغال بعلوم الشرع ، وهم لذلك يرون عدم الاشتغال من علوم اللغة إلا بما يحقق الهدف المرجو من ذلك وهو حفظ اللسان وصونه عن اللحن ، وما زاد على ذلك لا فائدة منه فلا ينبغي الاشتغال به.
- يرى الباحث أنَّ جهود ابن حزمٍ اللغوية ما زالت بحاجة للدراسة بالطريقة التي حددها الظاهرية ، وهي الطريقة التي حددها ابن عقيل الظاهري بعد أن نقد عددًا من الدراسات التي تعرضت لدراسة ابن حزم ، فقال:»إنَّ أهم ما يهم في الدراسات الحزمية بلورة ما يتعلق بظاهرية ابن حزم تاريخًا وتصورًا ، لا سيما أنني لاحظت أن جميع الدارسين لابن حزم - لا أستثني منهم أحدًا- لم يحسنوا تصور المذهب الظاهري وغمضت عليهم أشياء في التاريخ له»[1].

المصادر والمراجع

- ابن الأزرق، أبو عبدالله محمد بن علي بن الأزرق الحميري الأصبحي الغرناطي ، **روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام** ، تحقيق:سعيدة العلمي ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، الطبعة الأولى ، 1429هـ.
- بديني ، رمضان فوزي ، **أثر التوجيهات النحوية والصرفية في اختيارات ابن حزم الفقهية** ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم بالقاهرة (عام2012م) (غير منشورة).
- بوقرة ، نعمان ، **النظرة اللسانية عند ابن حزم الأندلسي: قراءة نقدية في مرجعيات الخطاب اللساني** ، نشر اتحاد الكتَّاب العرب ، دمشق ، 2004م.
- ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي ، **الإحكام في أصول الأحكام** ، تحقيق: الشيخ أحمد

(1) ابن حزم خلال ألف عام، مرجع سابق ، ص:12.

محمد شاكر ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت.

- ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي ، **المحلى** ، تحقيق: الدكتور: عبدالغفار سليمان البنداري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 1425هـ:241/5.
- الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان ، **سير أعلام النبلاء** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1422هـ.
- زناس ، عبد علي ، **الدرس اللغوي والنحوي في كتاب الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الأندلسي** ، رسالة ماجستير ، جامعة بابل ،كلية التربية ، 1999م.
- العباد ، فضل ، **الفكر الظاهري وأثره في النحو العربي** ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر عام2002م.
- عبدالكريم ، بكري ، **أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي** ، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى ، 1999م.
- عصيدة ، فادي صقر أحمد ، **جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي** ، رسالة ماجستير في كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح ، نابلس فلسطين ، عام 2006م (غير منشورة).
- ابن عقيل الظاهري ، أبو عبدالرحمن محمد بن عمر بن عبدالرحمن بن عقيل ، **ابن حزم خلال ألف عام** ، السفر الرابع ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط 1، 1402هـ.
- ابن عقيل الظاهري ، أبو عبدالرحمن محمد بن عمر بن عبدالرحمن بن عقيل، **اللغة بين القاعدة والمثال** ، منشورات نادي القصيم الأدبي ، 1981م.
- عمار ، ربيح ، **ابن مضاء القرطبي ، ثورة في الفقه... ثورة في النحو** ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد خيضر – العدد الخامس 2009م.
- عيد ، محمد ، **أصول النحو العربي ، في نظر النحاة و رأي ابن مضاء و في ضوء علم اللغة الحديث** ، عالم الكتب ، الطبعة الرابعة – 1989م.
- ابن فرحون ، إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي ، **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب** ، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور ، القاهرة ، دار التراث للطبع والنشر.
- الفلاحي ، يعقوب يوسف عبود ، **ابن حزم لغويًا** ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم بالقاهرة (غير منشورة) نوقشت عام 1980م.
- القرطبي ، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر ، **الجامع لأحكام القرآن** ، تحقيق: الدكتور عبدالله التركي وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، 1427هـ.
- المراكشي ، محمد بن محمد بن عبدالملك الأنصاري ، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة** ، تحقيق: إحسان عباس وآخرون ، تونس ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 2012م ، ج1 ، ص:396-397.
- ابن مضاء ، أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن اللخمي القرطبي ، **الرد على النحاة** ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الأولى ، 1399هـ ، دار الاعتصام ، بيروت.
- الهيتي ، عبدالقادر رحيم ، **خصائص مذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع الهجري** ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط2، 1993م.